



بتاريخ

2020/05/23

إلى اللجنة الخاصة بصياغة نموذج تنموي جديد

السيد الرئيس،

إن دراسة نموذج التنمية تستدعي منهجيات معروفة من قبل أعضاء لجننتكم الموقرة ومستشاريها. وبالتالي، فهذه الرسالة، سوف تكتفي بوضع ملاحظات أساسية وأيضا التلميح إلى مسار بديل.

اعتبارا للتهديدات الداخلية والخارجية في المنطقة، والتي تعززها الشبكات الاجتماعية والدعاية المعادية للدولة القومية، يحتاج المواطن إلى إطار مرجعي قوي وملزم واستشرافي لمواجهة الأخطار القادمة. ولن يكون كافياً تكرار النماذج القديمة، بل سيحتاج الأمر إلى إبراز الدور الفعال للدولة (ومؤسساتها) في الدفاع عن مشروع مجتمعي عادل وواقعي وقابل للقياس. وبالتالي، يتعين على الدولة (ومؤسساتها) اقتراح مبادرات أكثر استدامة، قد تتمثل في استثمار مربح في إطار شراكة مجتمعية عادلة وواقعية وقابلة للقياس. وبهذا المعنى، تقدم الخطة الفلاحية والصناعية أفقا مقبولة مبدئيا للتنمية غير أن نتائجها في الوضع الراهن معرضة لتقلبات النظام العالمي الجديد.



في هذا الإطار، وبهدف تهمين رأسمالنا الوطني، وهو الصمامة الأولى أمام الارتدادات القادمة، تتناول مساهمتنا فرصة استثمار جديد في البنيات التحتية (10 إلى 50 مليار دولار أمريكي) **ممولاً حصرياً من الموارد الطبيعية للمغرب** وبلدان الجوار. نحن نعرف مؤهلات الفوسفاط وهنالك موارد مهمة أخرى يمكن تعبئتها (مثل الغاز الطبيعي والنحاس والزنك والرصاص والذهب والفضة وما إلى ذلك). وينطوي هذا النوع من الاستثمار على مخاطرة كبيرة في مرحلة الاستكشاف ولكن العائد على الاستثمار هو الأكثر مردودية ونجاعة. ونحن نعرف مثلاً نماذج أمريكا الجنوبية وأستراليا، ومساهمة المعادن في بناء المدن والطرق وغيرها من البنيات التحتية الأساسية. واليوم تتوفر شروط موضوعية لمواجهة التحدي نفسه ولإعادة التوزيع بشكل أكثر إنصافاً لتحقيق تنمية أكثر انسجاماً في بلادنا. مثل هذا التحول ممكن ويمكننا تقدير النتائج العرضية من خلال خطط أعمال واقعية وقابلة للقياس وفقاً لمؤهلات الجهات.

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول فائق المودة والاحترام.

محمد ياسين بلكبير